

٤٥٨١٨

٢٠٢١/١٢/٢٧

إلى/ هيئة النزاهة الاتحادية / الدائرة الادارية والمالية
م/ بيان رأي

تحية طيبة

كتابكم العدد ١١٢٨٣ في ١٤/١٢/٢٠٢١

وبخصوص بيان الرأي بشأن الجمع بين الوظيفة وعضوية المجلس قبل صدور قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل نبدي الآتي :-
بقدر تعلق الامر بالجانب القانوني نبدي الملاحظات الآتية :-

من حيث المبدأ من غير الجائز بتقاضي راتبين او اجرين او مكافأة من الخزينة في آن واحد وهذا ما اكنته المادة (١٨/اولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة بأفليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل وبالنسبة لقرار مجلس الوزراء رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ الذي خلص (الموافقة على اعتبار المكافآت الشهرية التي استلمها عدد من اعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي من الموظفين بموجب قرار سابق لمجلس الوزراء اضافة الى رواتبهم الوظيفية مكافأة لهم عن خدماتهم اعضاء في تلك المجالس غير قابلة للاسترداد) وان القرار قد حدد الفئات المشمولة به كما ان كتاب مجلس الوزراء / الامانة العامة المرقم ٩٦٢٨ في ٢٠٠٥/٨/٢٢ (المرفقة صورته طبا") حدد المكافآت وفق المناصب المذكورة فيه وهي (مجالس المحافظات والاقضية والنواحي) .

لذا نرجو دراسة الموضوع من قبل الدائرة القانونية في هيثتم في ضوء ما تقدم .

....مع التقدير

م/صورة كتاب

محمد حمزة مصطفى
مدير عام الدائرة القانونية

٢٠٢١/١٢/